

تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية

د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان

استاذ مساعد بالكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا - قسم العلوم الإدارية والمالية - غزة - فلسطين

تاريخ القبول:

تاريخ التقييم:

تاريخ التسليم:

Abstract

The problem of research has been whether there is a relationship between the application of corporate governance and information technology governance. Is there an impact on corporate governance and IT governance on increasing the quality of accounting information?.

The main objective of the research was to demonstrate the impact of the application of corporate governance and IT governance on increasing the quality of accounting information. The researcher used the analytical descriptive approach.

The results of the research show that there is a link between the application of corporate governance and IT governance. IT governance is part of corporate governance and its extension in the service companies listed on the Palestine Stock Exchange has led to an increase in the quality of accounting information. Implementing corporate governance in service companies listed on the Palestine Exchange to implement IT governance to reflect the views of different parties interested and benefiting from accounting information.

Keywords: Corporate Governance, IT Governance, Quality Accounting Information.

المخلص

تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات البحثية، هل توجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات؟، وهل يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية؟.

وهدف البحث بشكل رئيس إلى بيان أثر تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

كما أثبتت نتائج البحث أنه يوجد ارتباط وعلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية، حيث تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزء من حوكمة الشركات وامتداد لها وأدى تطبيقها في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية، كما أوصى البحث بضرورة الاستفادة من إيجابيات تطبيق حوكمة الشركات في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات ليعكس وجهات نظر الأطراف المختلفة المهتمة والمستفيدة من المعلومات المحاسبية.

الكلمات الدالة: حوكمة الشركات، حوكمة تكنولوجيا المعلومات، جودة المعلومات المحاسبية.

مقدمة:

إن أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات تتبع في كونها إطاراً ضرورياً لضمان تحقيق أهداف الشركات، وخاصة ما يتعلق منها بحماية حقوق المساهمين والمستثمرين والرقابة علي الأداء، وزيادة الثقة والشفافية والمصادقية في جودة المعلومات المحاسبية، و هذه الجودة تبنى على أساس مجموعة من المعايير التي يمكن الوصول إليها من خلال أدوات واليات حوكمة الشركات.

وتجدر الإشارة إلى أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات ليست نظاماً مستقلاً بذاته أو منعزلاً عن الشركات التي تعمل فيها، بل يجب النظر إليها على أنها نظاماً فرعياً أو عنصراً مكملاً لحوكمة الشركات ككل، ذات أهمية كبيرة وتطبق في أغلب الشركات المدرجة في الأسواق المالية، حيث تؤدي إلى وجود أسواق مالية ذات كفاءة وقدرة تنافسية وتمتاز بالشفافية والنزاهة في التقرير عن المعلومات المحاسبية، مما استدعى كثيراً من المنظمات والهيئات المهنية المختصة إلى وضع اليات وأدوات لحوكمة تكنولوجيا المعلومات يعتمد عليها لضمان جودة المعلومات المحاسبية و زيادة جودة التقارير المالية ومن ثم تعزيز ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

لذلك أصبحت حوكمة تكنولوجيا المعلومات ضرورية لمساندة استراتيجيات تلك الشركات وأهدافها الموضوعية والمحافظة على مصالح ذات الأطراف المختلفة في هذه الشركات والناجمة عن تناغم وتناسق إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات مع الرؤية الإستراتيجية والأهداف العامة للشركات والتي تعد من أولى مسؤوليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التطبيق السليم لحوكمة تكنولوجيا المعلومات في الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

مشكلة البحث:

لقد أدي عدم تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى نقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للشركات، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهو جودتها.

لذا كان لا بد من الاهتمام البالغ بتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات لأنه هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات، وزيادة ثقة متخذي القرارات والمستثمرين في المعلومات المحاسبية الناتجة عن العمليات المالية.

ونتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وربطها بحوكمة تكنولوجيا المعلومات، وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات المهنية بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث علي تطبيقه في الشركات المختلفة.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في عدة تساؤلات وهي كالتالي:-

- 1- هل توجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات؟
 - 2- هل يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية؟
 - 3- هل يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية؟
- أهداف البحث:** يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
- 1- التعرف على العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.
 - 2- بيان أثر تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.
 - 3- التعرف على أبعاد ومحددات حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين تكنولوجيا المعلومات وذلك بهدف زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية.
 - 4- محاولة التعرف على انعكاسات حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية، والتي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في الشركات والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المحاسبة، وبالتالي تحقيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في البيئة المحاسبية، وأن حوكمة تكنولوجيا المعلومات أصبحت أداة رئيسية لمساعدة الإدارة على مواجهة المناخ المتقلب والبيئة المتغيرة لتجنب معوقات ومشكلاتها من جانب، واستثمار ما بها من فرص واحتمالات ايجابية من جانب آخر، ولتقليل الآثار التي يمكن أن تنجم عن التهديدات التي تفرزها البيئة المحيطة.

فرضيات البحث:

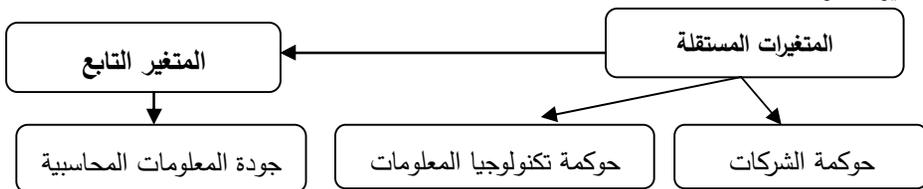
بناءً على مشكلة وأهداف البحث يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

الفرضية الثانية: يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

متغيرات الدراسة:



حدود الدراسة: تمثلت حدود البحث في الحدود التالية:

- 1- الحدود البشرية: اقتصر على المدراء الماليين، ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالدوائر والأقسام المالية في الشركات المختارة كعينة.
- 2- الحدود المكانية: اشتملت على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين.
- 3- الحدود الزمنية: الفترة التي تستغرقها إعداد هذه الدراسة عام 2017.
- 4- الحدود العلمية: تتمثل في تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

خطة البحث:

- في ضوء أهمية هذا البحث، وتحقيقاً لمشكلة وأهداف البحث ومراعاة المنهج المتبع في البحث لتكوين إطار علمي من خلال الدراسة النظرية، فقد قسم هذا البحث إلى المحددات التالية:
- المحدد الأول: المفهوم العام لحوكمة الشركات.
 - المحدد الثاني: المفهوم العام لحوكمة تكنولوجيا المعلومات.
 - المحدد الثالث: تحليل أثر العلاقة بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

الدراسات السابقة:

أولاً : الدراسات العربية:

1- دراسة: خليل (2005):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، وتوصلت إلى أن لابد من الاهتمام المتزايد بتطبيق حوكمة الشركات ليس فقط على مستوى الكثير من الوحدات الاقتصادية بل أيضاً على مستوى الكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية، لما يحققه تطبيق الحوكمة من مزايا مختلفة تحد من الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه الشركات، وبصفة خاصة المشاكل المالية وأهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية.

2- دراسة: أبو موسى (2005):

هدفت الدراسة إلى الربط بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتفعيل حوكمة الشركات في إطار المحاسبة الإدارية، وتوصلت إلى ضرورة اختبار إمكانية وجدوى تطوير وتطبيق نموذج المقياس المتوازن لأداء لقياس وتقويم أداء أنشطة حوكمة تكنولوجيا المعلومات وحوكمة الشركات في القطاعات والصناعات المختلفة.

3- دراسة: عيشوش، واضح (2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تعزيز أداء الشركات وتحقيق الميزة الاستراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة، وخلصت الدراسة إلى أن حوكمة تكنولوجيا

المعلومات ساهمت في إنشاء القيمة وضمان تحقيق الأداء المتميز للمنظمات وتوفير المؤشرات والمعايير اللازمة لقياس ذلك، بما يخدم مصلحة جميع الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بالشركة، حيث أن وجود إطار لحوكمة تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يقدم تفسيراً للمفارقة بين تنامي الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات دون وجود أثر لذلك على الإنتاجية والأداء.

4- دراسة: المكاوي (2014):

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع نظم المعلومات في البنوك الأردنية. وكذلك التعرف على اليات الحوكمة المطبقة في البنوك الأردنية ومستوى تطبيقها، ومعرفة دور نظم المعلومات في تعزيز مفاهيم الحوكمة في البنوك الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية لنظم المعلومات على العدالة، تعزيز مسؤوليات البنوك، الانضباط والشفافية، والاستقلالية في البنوك، كما يوجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين نظم المعلومات وأبعاد الحوكمة بشكل عام.

5- دراسة: أبو حجر، و عابدين (2014):

هدفت الدراسة إلى توضيح دور اليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض المخاطر التي تواجه أمن المعلومات في الوحدات الحكومية من خلال الحد من التلاعب المالي الإلكتروني في ظل نظام الحوكمة الإلكترونية، وتوصلت الدراسة إلى أن تزايد تطبيق اليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات ساهمت في تحسين وتطوير نظم المعلومات في الشركات.

6- دراسة: زيود، و اخرون (2014):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المصارف السورية وفق إطار عمل (COBIT) على جودة التقارير المالية التي تقدمها لعملائها، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المصارف السورية وفقاً لإطار عمل (COBIT) بأبعاده الأربعة على جودة التقارير المالية التي تعدها تلك المصارف، حيث تبين وجود علاقة طردية متينة بين أبعاد حوكمة تكنولوجيا المعلومات المستندة إلى إطار عمل (COBIT) وبين خصائص الجودة في التقارير المالية التي تعدها المصارف السورية.

ثانياً : الدراسات الأجنبية:

1- دراسة: (Weill and Ross, 2004):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على أنشطة الأعمال، وهل تحقق قيمة إضافية لهذه الشركات، تؤدي إلى الهدف النهائي وهو الوصول إلى الربحية، وتوصلت الدراسة أن الشركات التي تطبق برامج حوكمة تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال، قد حصلت على أرباح أعلى بنسبة 20% عن الشركات التي تتبع استراتيجيات لا تأخذ في الاعتبار تطبيق برامج حوكمة تكنولوجيا المعلومات على أعمالها.

2- دراسة: (Scott. A and Karl. T., 2004):

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تواجه مستخدمي تكنولوجيا المعلومات، وتوصلت نتائج الدراسة أن هناك نقص في الوعي فيما يتعلق بحوكمة تكنولوجيا المعلومات، وأن العائد على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات منخفض، وأن تبعية الإدارة المسؤولة عن تكنولوجيا المعلومات غير واضح، وأن حوكمة تكنولوجيا المعلومات زادت من قدرة الشركات على تحقيق نتائج أعمال جيدة وزيادة القدرة التنافسية.

3- دراسة: (Brawn and Nsuti, 2005):

هدفت الدراسة إلى كيفية زيادة حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال قانون (oxley)، وكشفت نتائج الدراسة أن الشركة الأقل اهتماماً بتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات يتم اتخاذ قرار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات من خلال الإدارة التنفيذية بها، وأن الشركات الأكثر اهتماماً بهذا الموضوع يتم اتخاذ قرار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات بالاشتراك بين كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا والتنفيذية والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات.

4- دراسة: (Sengottuvel and Aktharsha, 2016):

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وتقييم الأداء الاستراتيجي بالتطبيق على الشركات الصناعية بتايوان، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أقسام تكنولوجيا المعلومات في الشركات الصناعية التايوانية ساهمت في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لهذه الشركات وقامت بالعديد من المهام التي يصعب قياسها في شكل وحدات نقدية، وأن أنظمة المعلومات المبنية على أساس ربط الأهداف الاستراتيجية قامت بتحسين أداء الأقسام والتي تعد أداة جيدة لحل مشاكل اتخاذ القرارات في ظل نظم تقييم الأداء متعددة المعايير.

التعليق على الدراسات السابقة :-

1 - إن معظم الدراسات التي تناولت الإفصاح وعلاقته بالحوكمة وأثره على المعلومات المحاسبية، ركزت فقط على عدالة الإفصاح والشفافية وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بذلك، وأيضاً الاهتمام بالملائمة الزمنية أي التوقيت المناسب في عرض المعلومات، والاهتمام بالإفصاح الوصفي بجانب الإفصاح المالي الرقمي.

2- بالرغم من تعدد هذه الدراسات إلا أنها لم تتطرق بشكل مباشر إلى علاقة تطبيق حوكمة الشركات بحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

3- إن الدراسات التي تناولت دور عملية المراجعة في عملية الحوكمة سواء كانت مراجعة داخلية أو مراجعة خارجية أو لجان المراجعة، فإنها تتجه بشكل مباشر إلى تأكيد الثقة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وبالتالي فإنها تسعى نحو تحقيق جودة هذه المعلومات بشكل غير مباشر.

4- الاهتمام بتطبيق معايير المحاسبية بجانب التشريعات والقوانين المختلفة التي تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح في الوحدات الاقتصادية عند تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، وبالتالي يمكن القول بأن التطبيق الفعال لمفهوم حوكمة الشركات يتضمن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وأيضاً تطبيق مفهوم حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

5- تؤكد الدراسات السابقة إلى وجود ترابط قوي بين كل من تطبيق حوكمة الشركات وإنتاج المعلومات المحاسبية التي تمتاز بجودة عالية.

الإطار النظري للبحث:

المحدد الأول: المفهوم العام لحوكمة الشركات:

لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم أو تعريف حوكمة الشركات وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الكتاب والباحثين.

أولاً : تعريف حوكمة الشركات :

عرفت حوكمة الشركات بأنها: "هي ممارسة الإدارة الرشيدة من خلال مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم والأطراف الأخرى أصحاب المصالح بالشركة، وذلك بهدف المحافظة علي حقوق المساهمين وتعظيم ثروتهم بشكل عادل، مع دعم المستويات المختلفة لمجلس الإدارة". (عبد الصمد، 2011)

كما عرفت أيضاً بأنها: "إن هذا المفهوم يؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركات بما يحميها من أن تلقى ذات مصير الشركات المنهارة" (الوابل، 2002).

ثانياً : خصائص حوكمة الشركات -

تمثل الخصائص التالية السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة وهي :-

- 1- المسؤولية أمام مختلف الأطراف ذات العلاقة.
- 2- استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.
- 3- الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين.
- 4- منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية.
- 5- حماية أصول الوحدة الاقتصادية.

ثالثاً : مبادئ حوكمة الشركات :-

وتمثل هذه المبادئ العمود الفقري لتطبيق الحوكمة، لذا فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة، لذا فقد تعددت هذه المبادئ واختلفت من جهة إلى أخرى، ولكن أكثرها قبولا واهتماما وأيضاً أسبقها صدورا هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 والتي تم إعادة صياغتها عام 2004 وهي: (خليل، 2005)

أ- مبدأ حماية حقوق المساهمين، ويتحقق هذا المبدأ من خلال:-

- 1- تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم.
- 2- حضور الجمعية العامة والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- 3- الحصول على المعلومات المختلفة.
- 4- ممارسة الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.
- 5- الحصول على حقوقهم في الأرباح.

ب- مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة، ويتحقق هذا المبدأ من خلال:-

- 1- المساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات .
- 2- المساواة في المعاملة للفئات المتكافئة من المساهمين.
- 3- الدفاع عن الحقوق القانونية.
- 4- الإفصاح عن المصالحة الخاصة بمجلس الإدارة والمديرين.
- 5- التعويض عن حالات التعدي على حقوقهم.

ج- مبدأ دور أصحاب المصالح في الحوكمة، ويتحقق هذا المبدأ من خلال :-

- 1- التعاون بين أصحاب المصالح وإدارة الوحدات الاقتصادية.
- 2- المشاركة في المتابعة والرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.
- 3- ضمان حصولهم على المعلومات الملائمة والكافية والموثوق فيها.
- 4- المحافظة على حقوقهم.
- 5- الحصول على التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

د- مبدأ الإفصاح والشفافية، ويتحقق ذلك من خلال :-

- 1- دقة الإفصاح.
- 2- التوقيت الملائم للإفصاح.
- 3- شمولية الإفصاح.
- 4- مراجعة المعلومات المفصح عنها.
- 5- توفير قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين .

هـ- مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، ويتحقق ذلك من خلال :-

- 1- ضمان مسؤولية المجلس تجاه الوحدة الاقتصادية والمساهمين.
- 2- توفير المعلومات الكافية والموثوق فيها.

3- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين .

4- الالتزام بالقوانين وتحقيق مصالح كافة الأطراف.

5- اتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية، بالوحدة الاقتصادية .

وفي ضوء ما سبق يمكن الإشارة إلي ما يلي:

1- القاسم المشترك بين المفاهيم المختلفة لمصطلح حوكمة الشركات هو الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط والعدالة.

2- اهتمام مصطلح حوكمة الشركات بتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها من أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات.

رابعاً : الأبعاد والمحددات المحاسبية لحوكمة الشركات وانعكاساتها على المعلومات المحاسبية:

يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات وانعكاساتها على المعلومات المحاسبية في

النقاط التالية :-

1 - المساءلة والرقابة المحاسبية: يقصد بها أن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسألة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير المعلومات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كمالك.

بالإضافة إلى أن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي، والي قدرة أعضاء مجلس الإدارة علي القيام بتدقيق فعال، كما أشار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسئولية، إلي ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب علي الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك. (خليل، 2005).

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر عام 1999، أشار في المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين. (OECD, 2000, PP. 1-58)

2- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية: إن الممارسات السلبية للحوكمة في الشركات هو ضعف ممارسة المحاسبة وأنها في حاجة إلي المزيد من الدعم للوصول إلي الممارسة السليمة مع إعادة النظر في معايير المحاسبة المطبقة، ولذا فقد تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتيسير تطبيق الحوكمة والتي كان منها إصدار الكثير من معايير المحاسبة المحلية والتي تتسق مع مثيلاتها الدولية. (خليل، 2005)

3- دور المراجعة الداخلية: تساعد المراجعة الداخلية بما تقوم به من مساعدة الشركات في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من اجل إدارة المخاطر

والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للشركات، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة .

4- دور المراجع الخارجي: نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصادقية علي المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الشركة، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الشركات.

5- دور لجان المراجعة: أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات إن لم يكن جميعها علي ضرورة وجود لجان للمراجعة في الشركات التي تسعى إلي تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلي أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالشركة.

وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة علي عملية المراجعة، علاوة علي ذلك يشير البعض بأن مجرد إعلان الشركة عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر علي حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية. (www.papers.ssrn.com)

6- تحقيق الإفصاح والشفافية: يعد معيار الإفصاح من أهم أهداف حوكمة الشركات حيث أنه يعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل المعلومات المالية المتعلقة بالشركة، ويترجم مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي للشركة (جمعة، ونوال، 20، ص 8)، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة ، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم علي تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الشركات المختلفة .

لذا فإن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي وتم تعديلها في 12 أبريل 2004، ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالشركات وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العالية. (خليل، 2005)

7- زيادة جودة المعلومات المحاسبية: يعتبر جودة المعلومات المحاسبية وإطفاء الثقة والمصادقية علي المعلومات المحاسبية من الموضوعات الشديدة الأهمية بالنسبة لكافة مستخدمي تلك المعلومات،

سواء الداخليين أو الخارجيين ، ولاشك أن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يلعب دوراً إيجابياً في هذا الجانب، وخاصة في زيادة جودة المعلومات المحاسبية والتقارير التي تحتوي تلك المعلومات.

ووفقاً لآليات حوكمة الشركات، فإنه يمكن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإطفاء الثقة والمصدقية

في مخرجات نظام المعلومات بالشركات من خلال ما يلي: (غنيمي، 2013)

(1) دقة الإفصاح المحاسبي.

(2) التوقيت الملائم للإفصاح.

(3) خضوع المعلومات المفصح عنها للمراجعة. (4) توصيل المعلومات لمستخدميها.

7- إدارة الأرباح: في ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها، لذا اشارات نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح، بأن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج الوحدة، وكذلك خبرتهم المالية، وكذلك عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة، وبين ممارسة الشركة لإدارة الأرباح. (خليل، 2005)

وبذلك يمكن القول أن دور حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح

ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

8- تقويم أداء الوحدات الاقتصادية: إن من أهمية حوكمة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة.

كما أن من المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء المالي

بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها. (فخرا ، وآخرون ، 2003)

وفي ضوء طبيعة الأبعاد المحاسبية السابقة لعملية حوكمة الشركات وانعكاساتها على

المعلومات المحاسبية يمكن الإشارة إلي النقاط التالية: (خليل، 2005)

أ- بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية، إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات .

ب- أن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاثة مراحل من العمل المحاسبي وهي :-

1- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما: الرقابة القبلية، والرقابة

البعديّة للعمل المحاسبي.

2- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم و متابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.

3- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

ج- أن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركات والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية بدرجة أن تعد بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الشركة وإدارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية.

المحدد الثاني: المفهوم العام لحوكمة تكنولوجيا المعلومات:

أولاً: "تعريف حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

عرفت تكنولوجيا المعلومات بأنها: "مجموعة من المكونات المادية والبشرية والبرمجيات والاجراءات تعمل على جمع ومعالجة و تخزين واسترجاع وتوزيع المعلومات بهدف دعم عملية اتخاذ القرارات والسيطرة في المنظمة". (Laudon K., Laudon J., 2012, p 10).

كما عرف معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات (ITGI) بأنها: "مسئولية مجلس الإدارة والمشرفين والمديرين التنفيذيين، وهي جزء متكامل من حوكمة المنظمة، وتتكون من الهياكل والعمليات التنظيمية والقيادية التي تضمن استدامة وتعزيز تكنولوجيا المعلومات في المنظمة لأهداف واستراتيجيات المنظمة". (ITGI, 2003)

كما عرّفها أيضاً معيار (ISO/IEC) رقم (38500) بأنها: "هي النظام الذي من خلاله يتم التوجيه والرقابة على الاستخدام الحالي والمستقبلي لتكنولوجيا المعلومات، ويتضمن تقييم والتوجيه استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم المنظمة والرقابة على هذا الاستخدام لتحقيق الخطط، ويتضمن أيضاً الاستراتيجية و السياسات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المنظمة". (ISO,2008)

ثانياً : أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

تظهر أهمية حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال دورها في تحقيق الاتي:(عبد الرحمن، 2013)

1- تطوير استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والشروع في الفحن التشغيلي والاستراتيجي.

2- تطوير وإدارة نظم تكنولوجيا المعلومات.

3- ضمان أن مشروعات الأعمال قد تم استكمالها.

4- تحديد الأساليب والوسائل والعمليات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.

- 5- تحديد أفضل الممارسات في مجال التطور التكنولوجي.
- 6- إدارة تنمية وتطوير التطبيقات التكنولوجية للمعلومات.
- 7- ضمان فعالية خدمات تكنولوجيا المعلومات لتوصيل الاستراتيجية لإقسام أنشطة الأعمال التي تؤدي إلى فعالية وكفاءة الإنتاجية التداخلية.
- 8- تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية.
- 9- زيادة قدرة تكنولوجيا المعلومات لجذب الاختراعات والابتكارات وتوصيل المنافع المرجوة.

ثالثاً : معوقات تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

يوجد عدة معوقات تواجه تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وهي كالآتي:(أبو حجر، و عابدين، 2014، ص 8):

- 1- ضعف السياسات الداخلية والدعم الداخلي والخارجي.
- 2- مقاومة التغيير وتقبل السياسات والمعايير والمسؤوليات الجديدة من قبل العاملين.
- 3- ضعف دعم إدارة الموارد البشرية.
- 4- عدم وضوح مبادئ وسياسات تبني حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تل الوحدات.
- 5- غياب دعم إدارة الوحدات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات.
- 6- عدم ملائمة الثقافة التنظيمية.
- 7- عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لعمليات وأنشطة تكنولوجيا المعلومات.
- 8- غياب الاتصال والتنسيق بين المستويات الإدارية المختلفة.
- 9- غياب دعم عمليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات.
- 10- أولويات تكنولوجيا المعلومات غير محددة أو واضحة.

رابعاً : الخطوات الإرشادية لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

يجب على الشركات أن تتبع الخطوات الإرشادية التالية لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال: (يوسف ، 2003)

1. توفير المعلومات الكاملة، والعمل على أساس وسلامة القواعد المطبقة لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين والمستثمرين.
2. تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين والمستثمرين.
3. تحقيق التوافق مع القوانين السارية، مع الأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.
4. القيام بالعديد من الوظائف الأساسية ومن بينها:
أ - مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية، وخطط النشاط.

- ب- اختيار المديرين التنفيذيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم.
- ج- مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.
- د- متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للغدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين، ومن بين تلك الصور: إساءة استخدام أصول الشركة وإجراء تعاملات مالية مع أطراف ذات علاقة.
- هـ- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك، وجود مراجع مستقل، وإيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة نظم متابعة المخاطرة والالتزام بالقواعد والأحكام والقوانين.
- و- متابعة فعالية أساليب ممارسة حوكمة الشركات التي يعمل المجلس في ظلها ولجراء التغييرات المطلوبة.
- ز- الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.
- ح- التقييم الموضوعي لشئون الشركة بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية.
- ط- يجب أن يكفل مجلس الإدارة لأعضائه إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة والملائمة وفي الوقت المناسب حتى يتمكن المجلس من الوفاء بمسئوليته.
- المحدد الثالث: تحليل أثر العلاقة بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات:**

أولاً: علاقة حوكمة الشركات بحوكمة تكنولوجيا المعلومات:

- يمكن ايجاد علاقة بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال النقاط التالية: (خليل، 2005)
- 1- ضرورة وجود تعريف شاملا لحوكمة الشركات يعكس دورها في تطوير أداء الوحدة الاقتصادية والمحافظة على حقوق أصحاب المصالح بها وأهمها: الحصول على معلومات محاسبية عالية الجودة تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة .
 - 2- استخدام العناصر المختلفة التي تعكس الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات، في الحكم على أهمية المعايير التي ستستخدم في حوكمة لتكنولوجيا المعلومات.
 - 3- الاعتماد على المفهوم الشامل لجودة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية والذي يعتبر أداة للعلاقة بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.
 - 4- التعرف على طبيعة العلاقة بين حوكمة الشركات ومعايير جودة تكنولوجيا المعلومات، وذلك للتأكد من دور حوكمة الشركات في تحقيق هذه الجودة.

5- تعتبر حوكمة الشركات لها دور فعال في تحقيق جودة تكنولوجيا المعلومات وفي زيادة جودة المعلومات المحاسبية، بحيث يتضمن مجموعة من المعايير المختلفة التي تحقق هذا المفهوم.

6- تعتبر العلاقة بين حوكمة الشركات ومعايير حوكمة تكنولوجيا المعلومات قد تظهر بشكل مباشر نتيجة الارتباط بين الطرفين، أو قد تظهر بشكل غير مباشر، كأن ينتج عن وجود احد عناصر الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات تحقق واحده أو أكثر من معايير حوكمة تكنولوجيا المعلومات، أو قد تتطلب حوكمة الشركات ضرورة وجود بعض معايير لجودة تكنولوجيا المعلومات، وهذا يشير إلى العلاقة القوية بين كلا من حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

ثانياً : الإطار المتكامل بين حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية:

يمكن تحديد الإطار المتكامل بين حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية من خلال النقاط التالية ؛ - (درويش، 2003)

1- تحديد الإطار المتكامل للحوكمة خاصة وأنها جمعت خمسة جوانب أساسية هي الأهداف والخصائص والمقومات والمحددات والمبادئ، علاوة على شموليتها واحتوائها على جميع المفردات النظرية والتطبيقية للحوكمة.

2- إن الالتزام بتطبيق هذا الإطار المتكامل في مختلف الشركات، وبصفة خاصة الشركات المساهمة، بغض النظر عن طبيعة نشاطها سيؤدي إلى تطوير أدائها والتغلب على مشاكلها المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية وبالتالي الانعكاس الإيجابي على أسهمها في سوق الأوراق المالية.

3- الأبعاد المحاسبية للحوكمة والتي سبق الإشارة إليها تظهر بوضوح في مختلف الإطار المتكامل لها، وهذا يعكس دور الجوانب المالية والمحاسبية في تكوين الإطار المتكامل لحوكمة الشركات.

4- تظهر العلاقة بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق أهداف ومزايا الحوكمة من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء الشركة وزيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة.

5- بالنظر إلى خصائص ومقومات الحوكمة بشيء من التأني والتدقيق يتضح أن الجزء الأكبر منها يصعب تحقيقه ما لم تتوفر المعلومات المحاسبية اللازمة لذلك، والأكثر من هذا هو ضرورة توفر هذه المعلومات بمستوى الجودة الشامل.

6- أن معظم، ما لم يكن جميع، محددات الحوكمة سواء الخارجية أو الداخلية هي ضوابط لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتي يؤدي تحقيقها إلى إعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين لها في القوائم والتقارير المحاسبية وفي الممارسة المحاسبية ككل.

7- إن العامل المشترك الذي يجمع بين جميع مبادئ الحوكمة، بغض النظر عن وجود مبدأ مستقل بذلك وهو مبدأ المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل بما تتضمنه من جوانب مختلفة عن الشركات ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد ليشمل الجوانب التالية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية:-

أ - مرحلة إعداد المعلومات المحاسبية ومسئولية مجلس الإدارة والمستويات الإدارية واللجان المختلفة والمراجعين .

ب - المعلومات في حد ذاتها وما يجب أن يتوفر بها من عناصر الجودة المختلفة.

ج- مرحلة الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها لمختلف المستخدمين لها سواء من داخل أو من خارج الشركة.

د- إن تكنولوجيا المعلومات تتطلب نظرة متعمقة للنواحي الفنية أكثر من غيرها من الموضوعات، وذلك لفهم كيفية مساهمة التكنولوجيا في تحقيق أهداف الشركات وكذلك التعرف على المخاطر والفرص المتعلقة بها.

هـ- أن تكنولوجيا المعلومات يتم معاملتها تقليدياً كوحدة تنظيمية مستقلة أو منفصلة داخل التنظيم.

و- إن تكنولوجيا المعلومات تعد عملية معقدة، وتصبح أكثر تعقيداً خاصة للشركات التي تعمل في مجال التجارة الإلكترونية من خلال شبكات الانترنت.

الإطار العملي للبحث: حيث تناول هذا الجانب الإجراءات التالية:

- **منهج البحث:** لتحقيق أهداف البحث، والإجابة على التساؤلات البحثية التي وضعها البحث، والتي تمثل جوهر المشكلة، ومحاولة لاختبار فرضيات البحث استخدم الباحث:

أولاً- المنهج الوصفي: ويتكون من الإطار النظري واختبار فرضيات البحث للوصول إلى نتائج البحث، وذلك من خلال الاستعانة بالدراسات والبحوث والرسائل العلمية والمراجع المختلفة التي تحدثت وتناولت أدبيات الموضوع.

ثانيا - المنهج التحليلي: وفي هذا الإطار يعتمد الباحث على هذا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مشكلة البحث التي من خلالها يمكن الإجابة عن التساؤلات الدراسية وحل المشكلة واختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات البحث، وذلك من خلال قيام الباحث باستطلاع عينة الدراسة التي تم اختيارها من مجتمع البحث من أجل تحليل وتفسير النتائج.

- مجتمع وعينة البحث:

1- مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من الموظفين العاملين من المدراء الماليين، ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالدوائر والأقسام المالية في شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (130) موظف وموظفة والمنتمين إلى (12) شركة خدمات مدرجة في بورصة فلسطين.

2- عينة البحث: تم تحديد عينة البحث من خلال تحديد مجتمع البحث، وتم اختيار العينة كنسبة من هذا المجتمع باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتكون ممثلة لمجتمع البحث، حيث بلغت العينة (95) موظف وموظفة، حيث تم إعداد استبانة وتوزيعها على العينة من خلال اختيار كلا من المدراء الماليين، ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالدوائر والأقسام المالية بشركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، وتم تحليل وتفسير بيانات قائمة الاستقصاء المجاب عليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

- أداة البحث: تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

❖ القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية والوظيفية لعينة البحث، ويتكون من 4 فقرات.

❖ القسم الثاني: وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

المحور الأول:.. يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، ويتكون من 7 فقرات.

المحور الثاني: يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، ويتكون من 7 فقرات.

المحور الثالث: يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، ويتكون من 7 فقرات.

وقد كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح في

جدول رقم (1):

جدول رقم (1) درجات مقياس ليكرت

التصنيف	موافق بشدة	موافق	متوسط	معارض	معارض بشدة
درجة الاستجابة	5	4	3	2	1

- **صدق الاستبانة:** صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.

وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

1- **الصدق الظاهري:** حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت من خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الفلسطينية بقطاع غزة والمتخصصين في المحاسبة والاحصاء، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حيث خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2- **الصدق البنائي:** تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على عينة البحث البالغة (95) مفردة، وذلك بحساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة، وبين الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة 0.05 حيث إن القيمة الاحتمالية اقل من 0.05

جدول رقم (2) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة

ر. م	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.	0.898	*0.000
2	يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية.	0.856	*0.000
3	يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.	0.812	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ر. م	المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا (كرونباخ)	معامل الصدق (الصدقي الذاتي)*
1	يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.	7	0.834	0.867
2	يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة خصائص	7	0.854	0.877

			جودة المعلومات المحاسبية.
0.859	0.820	7	يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.
0.868	0.836	21	بجميع مجالات قائمة الاستقصاء معاً

ثبات الاستبانة: ثبات الاستبانة يعنى التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الاشخاص نفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم (3) معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (3) معاملات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

*الصدق الذاتي (معامل الصدق) = الجذر التربيعي الموجب لمعامل الثبات (الفا كرونباخ).
تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (3) أن قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) مرتفعة لكل مجال من مجالات البحث، حيث يتراوح بين (0.820 - 0.854)، بينما بلغ قيمتها لجميع مجالات فقرات الاستبانة معاً (0.836)، وكذلك قيمة معامل الصدق (الصدق الذاتي) مرتفعة لكل مجال من مجالات الدراسة، حيث يتراوح بين (0.859 - 0.877)، بينما بلغ قيمتها لجميع مجالات فقرات الاستبانة معاً (0.868)، وهذا يدل على أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً .

ويستدل من نتائج اختبار معاملي الثبات (الفا كرونباخ) والصدق أن أداة البحث (الاستبانة) ثابتة وصادقة في قياس ما وضعت لقياسه، مما يجعلها أداة قياس مناسبة يمكن الاعتماد وتطبيقها بثقة عالية، بذلك تكون الاستبانة بصورتها النهائية ثابتة وصادقة قابلة للتوزيع.

تحليل واختبار البيانات:

- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سمرنوف):

استخدم الباحث اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (4) أن قيمة اختبار T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وكذلك مستوى الدلالة أكبر 0.05 ($sig > 0.05$). وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي (1 - Sample Kolmogorov - smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة T	القيمة الاحتمالية
الأول	يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.	7	0.740	0.489

الثاني	يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية.	7	0.861	0.365
الثالث	يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.	7	0.896	0.325

- وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستقادة منها في وصف عينة الدراسة.
- 2- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha), لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- 3- استخدام اختبار كولموجوروف - سمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) : يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- 4- معامل ارتباط بيرسون (Spear man Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط : يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.
- 5- اختبار sign في حالة عينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي الحياد وهي 6 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

- خصائص وسمات عينة البحث:

المؤهل العلمي: يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن غالبية عينة البحث من حملة درجة البكالوريوس وكانت نسبتهم 75%، ثم يليها درجة الدبلوم وكانت نسبتهم 15%، ثم يليها درجة الدراسات العليا وكانت نسبتهم 10%، وهذا يدل على قدرة أفراد العينة على تفهم اسئلة الاستبانة والاجابة عليها، ويعكس مدى اهتمام شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين بالمؤهل العلمي لموظفيها بالأقسام المالية.

1- جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل
15	14	دبلوم
75	71	بكالوريوس
10	10	دراسات عليا
% 100	95	المجموع

2- التخصص العلمي: يتضح من الجدول رقم (6) أن غالبية عينة الدراسة من تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم 61%، ثم يليها تخصص إدارة مالية ومصرفية وكانت نسبتها 18%، ثم يليها تخصص إدارة الأعمال وكانت نسبتها 14%، أما تخصصات أخرى كانت نسبتهم 7%، وهذا يدل على أن أغلب أفراد العينة هم من تخصص المحاسبة ومتخصصين في الشؤون المالية.

جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب التخصص

النسبة المئوية	العدد	التخصص
61	58	محاسبة
14	13	إدارة أعمال
18	17	مالية ومصرفية
7	7	أخرى
% 100	95	المجموع

3- المسمى الوظيفي: يتضح من الجدول رقم (7) أن غالبية عينة الدراسة يعملون محاسبين حيث بلغت نسبتهم 64%، ثم يليهم مسمي رئيس قسم المحاسبة حيث بلغت نسبته 20%، ثم يليهم المدير المالي حيث بلغت نسبته 13%، ثم يليهم أخرى حيث بلغت نسبته 3%، وهذا يدل على أن العينة وزعت على ذوي الاختصاص وأن الأغلبية المسمى الوظيفي محاسب.

جدول رقم (7) توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	العدد	المسمى الوظيفي
64	61	محاسب
20	19	رئيس قسم مالي
13	12	مدير مالي
3	3	أخرى
% 100	95	المجموع

4- سنوات الخبرة: يتضح من الجدول رقم (8) أن غالبية عينة الدراسة كانت خبرتهم العملية من 11-15 سنوات وكانت نسبتها 37%، ثم يليهم من خبرتهم من 5-10 سنة وكانت نسبتهم 27%، ثم يليهم من خبرتهم أقل من 15 سنة وكانت نسبتهم 22%، ثم يليهم من خبرتهم أكثر من 5 سنوات وكانت نسبتهم 14%، وهذا يدل على أن عينة الدراسة لديهم خبرة عالية.

جدول رقم (8) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة العملية

النسبة المئوية	العدد	الخبرة العملية
----------------	-------	----------------

14	13	اقل من 5 سنوات
27	26	من 5-10 سنوات
37	35	من 11-15 سنة
22	21	اكثر من 15 سنة
% 100	95	المجموع

- اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

لاختبار الفرضية الأولى قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور

الأول والدرجة الكلية لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول رقم (9):

جدول رقم (9) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الأول والدرجة الكلية لفقراته

الرتبة	قيمة (Sig.)	قيمة (T)	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات المحور الأول	ر.م.
3	*0.000	12.031	75.80	0.849	3.79	العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات أدت إلى جودة المعلومات المحاسبية.	1
5	*0.000	12.504	76.16	0.835	3.80	تعمل الشركة على توفير أساس محكم وفعال لتطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات.	2
4	*0.000	11.891	75.56	0.846	3.77	تدرك الشركة أهمية تطبيق حوكمة الشركات بالتزامن مع تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات بهدف إنتاج معلومات محاسبية تمتاز بالجودة.	3
1	*0.000	12.696	75.92	0.811	3.79	المعلومات التي تقدمها نظم المعلومات المحاسبية في الشركة تساهم في تعزيز تطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات.	4
6	*0.000	12.698	77.24	0.876	3.86	تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزء من حوكمة الشركات وامتداد لها.	5
2	*0.000	13.231	77.84	0.871	3.89	تعمل حوكمة الشركات على تطوير وإدارة نظم تكنولوجيا المعلومات	6

						المحاسبية بما يتلاءم مع حوكمة تكنولوجيا المعلومات.
7	*0.000	13.094	77.12	0.845	3.85	يعتمد استخدام حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الشركة بعد اعتماد وتطبيق حوكمة الشركات.
*0.000	12.592	76.52	0.848	3.82	3.89	يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول رقم (9) أن الفقرة رقم (4) المعلومات التي تقدمها نظم المعلومات المحاسبية في الشركة تساهم في تعزيز تطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.79) والوزن النسبي (75.92%)، في حين أن الفقرة رقم (7) يعتمد استخدام حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الشركة بعد اعتماد وتطبيق حوكمة الشركات قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.85) والوزن النسبي (77.12%).

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الأولى تساوي (3.89) والوزن النسبي يساوي (76.52%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات عند مستوى دلالة 0.05، وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على "يوجد علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات".

الفرضية الثانية: يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

لاختبار الفرضية الثانية قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول رقم (10):

الجدول رقم (10) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية لفقراته

ر.م	فقرات المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى رفع مستوى الشفافية والمصداقية للمعلومات المحاسبية وتحقيق سهولة فهمها.	3.79	0.849	75.80	12.031	*0.000	3
2	يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى زيادة الإفصاح ونشر المعلومات	3.80	0.835	76.16	12.504	*0.000	5

						المحاسبية.
1	*0.000	12.696	75.92	0.811	3.79	تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
4	*0.000	11.891	75.56	0.846	3.77	يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مما يزيد ثقة أصحاب المصالح بهذه المعلومات.
7	*0.000	13.094	77.12	0.845	3.85	يوفر النظام المحاسبي المطبق في الشركة الجودة في المعلومات المحاسبية لتفعيل حوكمة الشركات.
6	*0.000	12.698	77.24	0.876	3.86	يساهم تطبيق حوكمة الشركات في إنتاج تقارير مالية ذات مصداقية وشفافية عالية، مما يحد من الغش والتلاعب المالي.
2	*0.000	13.231	77.84	0.871	3.89	يعتبر تطبيق حوكمة الشركات مطلب استراتيجي وهام لتعزيز المسائلة ورفع درجات الثقة في المعلومات المحاسبية.
-	*0.000	12.592	76.54	0.848	3.83	يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول (10) أن الفقرة رقم (3) تُعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.79) والوزن النسبي (75.92%)، في حين أن الفقرة رقم (5) يوفر النظام المحاسبي المطبق في الشركة الجودة في المعلومات المحاسبية لتفعيل حوكمة الشركات قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.85) والوزن النسبي (77.12%)، وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثانية تساوي (3.83) والوزن النسبي يساوي

(76.54) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة 0.05. وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على "يوجد أثر لتطبيق حوكمة الشركات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية".
الفرضية الثالثة: يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

لاختبار الفرضية الثالثة قام الباحث باستخدام اختبار T للعينة الواحدة لكافة فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته، وتعرض النتائج كما هي في الجدول رقم (11):

الجدول رقم (11) نتائج اختبار T للعينة الواحدة لجميع فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لفقراته

ر م	فقرات المحور الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة (T)	قيمة (Sig.)	الرتبة
1	يؤدي تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها والإفصاح عنها في التقارير المالية.	3.96	0.744	79.28	16.755	*0.000	2
2	يوفر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات خاصتي الملائمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية مما يؤدي زيادة الثقة بها.	4.05	0.778	81.06	17.502	*0.000	1
3	أدى تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.	3.89	0.882	77.96	13.153	*0.000	5
4	يعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات أداة قوية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتوصيلها إلى المستثمرين.	3.92	0.799	78.44	14.914	*0.000	3
5	يتطلب تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات البنية التحتية ومهارات العاملين والتي يمكن استخدامها في	3.91	0.783	78.20	15.031	*0.000	4

						تطوير نظم المعلومات المحاسبية.
7	*0.000	12.944	76.88	0.843	3.84	يؤدي تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية.
6	*0.000	12.736	77.84	0.905	3.89	يؤدي تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى تخفيض تكلفة ومخاطر إعداد المعلومات المحاسبية.
-	0.000*	14.566	78.47	0.825	3.92	يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول (11) أن الفقرة رقم (2) يوفر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات خاصتي الملائمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية مما يؤدي زيادة الثقة بها قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.05) والوزن النسبي (81.06%)، في حين ان الفقرة رقم (6) يؤدي تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات إلى تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية قد حصلت على أقل متوسط حسابي بلغ (3.84) والوزن النسبي (76.88%).

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثالثة تساوي (3.92) والوزن النسبي يساوي (78.47) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثالثة، أي أنه "يوجد أثر لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة خصائص جودة المعلومات المحاسبية".

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج : توصل البحث إلى النتائج التالية:

1- يوجد ارتباط وعلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية، حيث تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزء من حوكمة الشركات وامتداد لها وأدى تطبيقها في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

2- الاهتمام المتزايد بتطبيق حوكمة الشركات من قبل شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، لما يحققه تطبيق الحوكمة من مزايا مختلفة حدثت من الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه الشركات، وبصفة خاصة المشاكل المالية وأهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية .

3- تُعد حوكمة الشركات المطبقة في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين أداة لتوفير أكبر قدر من المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

4- الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات من قبل شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين أدى إلى رفع مستوى الشفافية والمصداقية للمعلومات المحاسبية وتحقيق سهولة فهمها من قبل أصحاب المصالح.

5- ساهم تطبيق حوكمة الشركات في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين في إنتاج تقارير مالية ذات مصداقية وشفافية عالية، مما حد من الغش والتلاعب المالي في كثير من هذه الشركات.

6- أدى تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين إلى زيادة جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها و الإفصاح عنها في التقارير المالية.

7- وفر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مما أدى إلى زيادة الثقة بها من قبل المستثمرين والمساهمين.

8- تدرك شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين أهمية تطبيق حوكمة الشركات بالتزامن مع تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات بهدف إنتاج معلومات محاسبية تمتاز بالجودة العالية.

9- ساهمت المعلومات التي تقدمها نظم المعلومات المحاسبية المعمول بها في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين في تعزيز تطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

10- الالتزام بتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات حقق فوائد كثيرة في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين التي التزمت بتطبيقها ومن هذه الفوائد تحسين وتطوير نظم المعلومات المحاسبية.

11- تعدد الأبعاد والمحددات لعملية حوكمة الشركات في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة، وتحقيق الإفصاح والشفافية، والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح.

ثانياً - التوصيات: بناءً على النتائج التالية نوصي بالتالي:

1- الاستفادة من إيجابيات تطبيق حوكمة الشركات في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين لتطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات ليعكس وجهات نظر الأطراف المختلفة المهتمة والمستفيدة من المعلومات المحاسبية.

2- محاولة الاستفادة من المزايا المتعددة التي حققتها حوكمة الشركات في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين والتوسع في تطبيقها في الشركات التي تنتمي للقطاعات المختلفة المدرجة في البورصة،

مع محاولة وضع دليل خاص حول معايير حوكمة تكنولوجيا المعلومات يتفق مع الظروف الاقتصادية لهذه الشركات.

3- ضرورة القيام بوضع أسس لنظام فعال لحوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الشركات التي تنتمي لباقي القطاعات المدرجة في بورصة فلسطين ليساهم في تحقيق الشفافية والمصادقية للمعلومات المحاسبية ورفع كفاءة الأسواق المالية.

4- التشديد على ضرورة الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وتبنيها وخاصة من طرف الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

5- ضرورة أن تتخذ الشركات كافة المدرجة في بورصة فلسطين الإجراءات والوسائل المتعلقة بحوكمة الشركات والتي من شأنها أن ترفع درجة الثقة والشفافية والمصادقية في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالي التي تقوم بإعدادها.

6- ضرورة الاعتماد على المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية والذي يعتبر أداة للعلاقة بين حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

7- الاسترشاد بالجوانب الفكرية لحوكمة الشركات التي يمكن استخدامها في حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

8- ضرورة القيام بالتدريب الكافي للعاملين في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين علي الاستخدامات الحديثة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بالمعلومات المحاسبية.

9- ضرورة إعداد المزيد من الدراسات والرسائل العلمية في مجال حوكمة الشركات وعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

1- أبو حجر، سامح رفعت، و عابدين، أمينة محمد عبد العزيز، (2014)، دور اليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض مخاطر أمن المعلومات للحد من التلاعب المالي الالكتروني في الوحدات الحكومية في ظل نظام الحوكمة الالكترونية، المؤتمر السنوي الخامس "المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

2- أبو موسى ، احمد عبد السلام، (2005)، الربط بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتفعيل حوكمة الشركات- نموذج مقترح من سياق المحاسبة الإدارية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 1، العدد2، ص ص 54-115.

3- جمعة، همام، و نوال، لعشوري، (2010)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و افاق)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي ين مهديي -أم البواقي. الجزائر.

- 4- خليل، محمد احمد، (2005)، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 1، العدد1، ص ص 730-753.
- 5- درويش، عبد الناصر محمد، (2003)، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد2، ص ص 419-471.
- 6- زيود، لطيف، و علي، حسين، و منصور، ريم محمد، (2014)، أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار عمل COBIT على جودة التقارير المالية-دراسة ميدانية في المصارف السورية، مجلة جامعة البعث، المجلد 63، العدد 2، ص ص 207-236.
- 7- عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم يحيى، (2013)، دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في ضبط مخاطر المنشأة في القطاع المصرفي السعودي، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجزء 1، السنة السابعة عشر، ص ص 220-245.
- 8- عبد الصمد ، وفاء محمد، (2011)، نموذج مقترح لتقييم وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد 1، المجلد 1، ص ص 1-26.
- 9- عيشوش، رياض، و واضح، فواز، (2012)، حوكمة تكنولوجيا المعلومات: ميزة استراتيجية في ظل اقتصاد المعرفة، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير - بسكرة، الجزائر.
- 10- غنيمي، سامي محمد أحمد، (2013)، مدي إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال - دراسة تحليلية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد1، ص ص 2-47.
- 11- فخرا، محمود عبد المالك، وآخرون، (2003)، أثر حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأردن المالية على درجة الإفصاح على البيانات المالية والإدارية- دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد2، ص ص 1-20.
- 12- ملكاوي، نازم محمود، (2014)، دور نظم المعلومات في ارساء وتعزيز الحوكمة- دراسة في البنوك الأردنية، المؤتمر الدولي المحكم المنعقد حول حوكمة الشركات غير الثقافة والاخلاق- ما المتاح وما المتوقع، جامعة الكسليك (USEC).
- 13- الوابل، وابل على، (2002)، كارثة انهيار بعض الشركات العالمية العملاقة من منظور محاسبي، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد 36، ص ص 1-17.

14- يوسف، محمد طارق، (2003)، حوكمة الشركات، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد 16، ص ص 1-15.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- 1- (ISO/IEC, 38500). (2008). Corporate Governance of Information Technology. ISO/IEC. 2008, from: www.iso.org.
- 2- (ITGI) .(2003). Board Briefing on IT Governance, 2nd Edition. IT Governance Institute, 2003, from: www.itgi.org .
- 3- (OECD).(2000). Principles of Corporate Governance, OECD , Paris.
- 4- Brown William and Nasuti Frank. (2005). Sarbanes–Oxley and Enterprise Security: IT Governance — What It Takes to Get the Job Done, Security Management Practices, Vol.1, No. 1, pp.1-15., pp.
- 5- Laudon, Kenneth and Laudon, Jane. (2012). Management Information systems, 12th ed, Prentice Hall Int. Inc.
- 6- Scott A. Shane and Karl T. (2004). echnological Innovation, Product Development, and Entrepreneurship in Management Science, Management Science, Vol. 50, No. 2 , pp. 133-144.
- 7- Sengottuvel A., Aktharsha Syed. (2016). The Influence of Organizational Culture on Organizational Performance in Information Technology Sector, IOSR Journal of Business and Management, Vol.18, No. 1, PP. 56-64.
- 8- WEILL, P and Ross, Jeanne W.(2004). IT Governance: How Top Performers Manage IT Decision Rights for Superior Results, Harvard Business School Press, Boston, Massachusetts, P. 76.
- 9- www.papers.ssrn.com.